تفسير المعنى وتقدير الإعراب في العربيّة

أ.د نجاح فاهم صابر

جامعة كربلاء ــ كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

م.م حسين جاسم عبد الرضا

المديريّة العامّة للتربية في محافظة كربلاء المقدّسة

Interpreting Meaning and Parsing in Arabic

Prof. Dr. Najah Fahim Saber

University of Karbala - College of Education for Human Sciences

Asst. Lect. Hussein Jassim Abdul-Ridha

General Directorate of Education in the Holy Karbala Governorate

https://doi.org/10.64704/dawat.2026124702

ملخص البحث

هذا البحث كتب في التفريق بين معاني الكلام وإعرابه، وهو ينظر إلى العرب الأوائل في تعاملهم مع هذا الأمر؛ إذ إنّه من أهمّ ما تنبّهوا له واهتمّوا به، وعُنُوا به، وأمّا من لم يتنبّه إليه فقد وقع في الخطأ اللغويّ وابتعد عن صواب الكلام، على أنّ أوّل من ذكر ذلك ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه الخصائص، وقد أكّد أنّ سيبويه (ت ١٨٠هـ) أشار إليه في كتابه، وقد بيّن هذا البحث أنّ من جاء بعد ابن جنّي لم يتنبّه إليه ولم يفهمه حقّ فهمه، فوقعوا في الخطأ ولم يتبيّنوا مراد ابن جنّي، وذلك في كتب المفسّرين والنحويين والمحدثين.

Abstract

This research addresses the distinction between the meanings of words and their parsing. It examines how early Arabs dealt with this matter, as it was among the most important aspects they recognized, paid close attention to, and cared for. Those who failed to recognize this distinction fell into linguistic errors and deviated from correct usage. The first to mention this distinction was Ibn Jinni (d. 392 AH) in his book «Al-Khasa›is» (The Characteristics). He confirmed that Sibawayh (d. 180 AH) also alluded to it in his book. This research demonstrates that those who came after Ibn Jinni did not recognize or fully understand this distinction, thus falling into error and failing to grasp Ibn Jinni›s intended meaning, as evidenced in the works of commentators, grammarians, and hadith scholars.

مقدّمة:

كثيرًا ما يختلط عند الدارسين والباحثين تفسير المعنى مع تقدير الإعراب، فنجد في كلامهم استعمال الإعراب مع المعنى واستعمال تفسير الكلام مع الإعراب، على حين إنّ بينهما فرقًا كبيرًا، وهذا من أسباب كتابة هذا البحث؛ إذ لم نجد من اهتمّ بهذا المصطلح « تفسير المعنى وتقدير الإعراب» وأعطاه حقّه ومستحقّه، والغاية من هذا البحث أن يقتصر إطلاق لفظ التفسير على المعنى، وعلى التقدير الإعراب.

وقد فرضت طبيعة البحث أن يكون تقسيمه على نقاط فبدأ بأوّل من أطلق هذا المصطلح ثمّ تتبع وروده في مصنفات العربيّة وصولًا إلى الدراسات الأكاديميّة المعاصرة.

أوّلًا: باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند ابن جنّي:

من أبواب ابن جنّي في الخصائص باب أسماه «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»[١] وكرّر مضمونه في باب آخر أسماه «باب في التفسير على المعنى دون اللفظ»[٢] وقد أراد منه أن يمنع المشتغل في النحو من أن يقع في إفساد الصنعة، وذلك في قوله: ((هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة))[٣] وقال في موضع آخر: ((اعلم أنّ هذا موضع أتعب كثيرًا من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي، وفساد الاعتقاد إلى ما مذلوا به، وتتابعوا فيه))[٤] وابن جنّي أراد في هذا الباب أن يضع حدًّا فاصلًا بين الصنعة والمعنى، فالصنعة ــ عنده ــ ممّا لا يستهان بها، وعلى المشتغل بها أنْ يحفظ حدودها، ولا يجاوزها إلى ما يؤدّي إلى العبث فيها؛ لذلك فهو يستعيذ بالله من مخالفتها؛ وذلك في قوله: ((ومن ذلك قولهم: أنت ظالم إنْ فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه: إنْ فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أنّ «أنت ظالم» جواب مقدّم، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط عليه، وإنّما قوله: أنت ظالم دالّ على الجواب وسادّ مسدّه، فأمّا أنْ يكون هو الجواب فلا))[٥] وكذلك قوله: ((ومن

ذلك قولهم في عليك زيدًا: إنّ معناه خذ زيدًا، وهو ــ لعمري ــ كذلك، إلّا أنّ زيدًا الآن إنّما هو منصوب بنفس «عليك» من حيث كان اسمًا لفعلٍ متعدٍّ، لا أنّه منصوب بـ «خذ»))[٦] فـ «زيدٌ» منصوب بعليك، وإن كان في المعنى منصوبًا بـ «خذ» ولو تسامحنا في سبب النصب، وأجريناه على ما كان في المعنى، فإنّ هذا يؤدّي إلى إفساد الصنعة ويفضي إلى التسامح في كثير من أبواب النحو، فيفتح باب التأوّل في الصناعة، واتباع الهوى في إحكام العبارات، فيؤدي إلى إفساد المعنى كذلك، وفي هذا البحث ما قد يوهم القارئ، ويرشد المطّلع إلى أنّنا نقلّل من شأن القاعدة، ونذهل عنها من تمسّك بها، وليس كذلك، بل الحقّ أنّنا نميز الصنعة من غيرها؛ إذ إنّ من اختصّ بالصنعة حكيم في وضعه، فطن في صياغته، إذ لم يغادرها سيبويه، وليس في ذلك من شكّ، وإلى هذا أشار ابن جنّي، وأراد أن يفرّق بين المعنى والصنعة عند المتقدّمين وذلك في قوله: ((ولا تستصغر هذا الموضع، فإنّ العرب أيضًا قد مرّت به، وشمّت روايحه، وراعته))[٧] لقد أراد ابن جنّي أنْ يبيّن الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وحذّر من الاسترسال في ذلك، بعد أن وضع حدوده، وأسهب فيه، وأشار إليه في مواطن كثيرة في خصائصه، وكذلك أشار إلى أنّه وقع فيه أصحاب الصنعة وأصحاب الصياغة، وفيه يقول: ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ممّا لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتّى لا يشذّ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما يُؤثِر إصلاحه))[٨]، وممّا ذكره ابن جنّي من مثال في هذا الباب قوله: ((ومن ذلك قول العرب: كلّ رجل وصنعته، وأنت وشأنُك، معناه أنت مع شأنِك، وكلّ رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمم أنّ الثاني خبر عن الأوّل، كما أنّه إذا قال: أنت

مع شأنك، فإنّ قوله: مع شأنك خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره، وإنّما شأنك معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنّه قال: كلّ رجل وصنعته مقرونان))[٩]، وهذا الذي حذّر منه ابن جنّي وقع فيه ابن عصفور الأشبيليّ في شرح الإيضاح، إذ يرى في «كلّ رجل وضيعته» أنّه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير[١٠]، وهذا ما نبّه إليه سيبويه في أنّه تفسير معنى لا تقدير إعراب وذلك عند عرضه رأيًا للخليل في جواز: بعت الشاءَ شاةٌ ودرهم، وقال فيه ((إنّما يريد شاة بدرهم، ويجعل بدرهم خبرًا للشاة، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك: كلّ رجل وضيعته في معنى مع))[١١]، و شرحه السيرافي بقوله: ((والتقدير شاة منه ودرهم مقرونان، كما يقال: كلّ رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته، وكذلك شاة منه مع درهم؛ لأنّ الواو في معنى مع، فصحّ معنى الكلام بذلك، فلمّا رفع الدرهم وعطف على الشاة قدّر خبرًا))[١٢]، وقد استشهد ابن جنّي بقول الشاعر:[١٣]

أغارَ على معزاي لم يدرِ أنّني
وصفراءَ منها عبلة الصفوات

مستشهدًا فيه على العطف بالنصب مع أنّ[١٤].

ومن أبواب ابن جنّي القريبة من هذا الباب كذلك «باب في تجاذب المعاني والإعراب» قال فيه ((هذا موضع كان أبو عليّ - رحمه الله - يعتاده، ويلمّ كثيرًا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطاف النظر فيه، وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعرابَ والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ﴾[١٥] فمعنى هذا، أنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإنْ حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو «يوم تبلى» وبين ما هو معلّق به من المصدر الذي هو

الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمرٌ لا يجوز))[١٦] ومجمل القول: أنّ ابن جنّي حذّر من تداخل الإعراب مع المعنى، وأنّه إنْ حصل أفضى إلى إفساد الصنعة.

ثانيًا: الفرق بين تفسير المعنى والحمل على المعنى

الحمل على المعنى غير التفسير على المعنى، إذ هو في أصل النصّ، وهو مراد المتكلّم، وناتج عن إرادته، لذا فإنّه لا يضرّ بالصنعة، وهو بخلاف تفسير المعنى، الذي ينتج عن السامع، وقد أفرد ابن جنّيّ فصلًا في الحمل على المعنى في باب شجاعة العربيّة، قال فيه: ((اعلم أنّ هذا الشرح غور من العربيّة بعيد، ومذهب نازح فسيح، وقد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا أو منظومًا))[١٧]، وكذلك قال فيه في موضع آخر: ((وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ولا يفتج، ولا يؤبى، ولا يفرض ولا يغضغض وقد أريناك وجهه ووكلنا الحال إلى قوة النظر وملاطفة المنازل))[١٨]، ومثّل له ابن جنّي في: أين بيتك فأزورك، فقال: ((ألا ترى أنّ أين بيتك ليس بفعل فيعطف عليه أزورك، فهذا أظهر أمرًا، فحمل هذا أيضًا على المعنى؛ لأنّ معناه ليكن تعريف منك فزيارة منّي لأنّ معنى أين بيتك؟ عرّفني بيتك فجاز تقدير التعريف لذلك))[١٩] وهذا الباب ذكره ابنُ فارس وأسماه «باب الحمل» قال فيه ((هذا باب يترك فيه ظاهر لفظه؛ لأنّه محمول على معناه، يقولون ثلاثة أنفس مؤنثة؛ لأنّهم حملوه على الإنسان))[٢٠] وفي هذا الباب لاجرم من أن تتبعه الصنعة، وأنْ يعرب الكلام على تأويله، وهو باب واسع ذكره العلماء وبيّنوه[٢١] والتضمين كذلك من باب الحمل على المعنى، وكلاهما من شجاعة العربيّة، ولا يعترضه الإعراب، وليس منهما تفسير المعنى؛ لأنّه يعترضه الإعراب، ومجمله أنّ الفرق بين تفسير المعنى والحمل على المعنى هو أنّ الأوّل يتعلّق بالسامع في حين إنّ الثاني يتعلّق بالمتكلّم، ومما لا اعتراض عليه.

ثالثًا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند العرب الأوائل

تفسير المعنى عند الأوائل

والتأمّل فيه حين النطق به أوقع أهل الفصاحة في الغلط في الإعراب، وذلك أنّهم خلطوا معاني كلامهم مع ما يجوز فيه من قولهم، وقد وصل الحال بهم إلى أنّ موسيقى الكلام (في الشعر) أوقعتهم في مصائد اللحن، فإذا ما علموا به صحّحوه وغيّروه، وانتبهوا إلى فساد الصنعة فيه، وهذا ــ لعمري ــ ممّا يبعد عن تقدير الإعراب، وسببه قياسه على القافية الأخرى في النصّ الشعريّ، وهو من تفسير المعنى بلا شكّ، وقصّة النابغة الذبياني معروفة، في قصيدته التي مطلعها:

أمن آلِ ميّة رائحٌ أو مغتدي
عجلان ذا زادٍ وغير مزوّدِ[٢٢]

يقول فيها:

زعم البوارح أنّ رحلتنا غدًا
وبذاك خبّرنا الغرابِ الأسودِ

والمعنى هو الذي سوغ له ذلك، إذ معناه: وبذاك خبّرنا نعيق الغرابِ الأسودِ، بدليل ما صحّح به الشاعر بعد أن نبّهوه، كما سيأتي، يقول ابن السكّيت في شرح ديوان النابغة: ((بلغنا أنّ النابغة كان أقوى في قوله: أمن آل ميّة... فقالوا له: أقويت، فلم يعرف ما عابوا عليه، فألقوا على فم قينة لهم، وبذاك خبرنا الغراب الأسودِ، فقالوا لها: رتليه ومدّيه، فقالت مغتدي ثم قالت الغرابُ الأسودُ ففطن))[٢٣] وقد غيّر النابغة البيت في عقب ذلك فجعل عجزه «وبذاك تنعاب الغرابِ الأسودِ» بدليل ما ذكره القيرواني في كتابه وذاك قوله: ((وهذا من أقبح العيوب ولا يجوز لمن كان مولدًا هذا؛ لأنّه إنّما جاء في شعر العرب على الغلط، وقلّة المعرفة به وأنّه يجاوز طبعه، ولا يشعر به، ألا ترى أنّ النابغة غني له به، فلّما سمع اختلاف الصوت بالخفض والرفع فطن له ورجع عنه))[٢٤] ويزعم أهل النحو أنّ النابغة قال هذا البيت بضم الدال من كلمة الأسود، والأرجح أنه قاله بالكسر[٢٥] ومثله قول الفرزدق[٢٦] :

على عمائمنا تلقى وأرجلنا
على زواحف تزجى مخها ريرِ

فقال له ابن أبي إسحاق: أسأت إنّما هي ريرُ، وكذلك قياس النحو في هذا الموضع فلمّا ألحّ عليه الفرزدق وفطن إلى هذه الخطيئة غيّر البيت فجعل عجزه « على زواحف نزجيها محاسيرُ»[٢٧] وسبب

الغلط عنده أنّه أخذه على تفسير المعنى، إذ معناه على زواحف رير ترج مخها، وهو الأقرب إلى المعنى لكنّه محال استقامته لمخالفته الصنعة، فهو تفسير معنى لم يأتِ على سمت تقدير الإعراب، لذلك صحّحه ابن إسحاق على المعنى وذلك قوله: ((وتقديره على زواحف رير مخها تزجى)) [٢٨]

وقد صرّح ابن فارس بذكر خطأ الشعراء وذلك في قوله: ((ولا معنى لقول من يقول: أنّ للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ولا معنى لقول من قال[٢٩] :

ألم يأتيك والأنباء تنـمي

وقوله:

قفا عند مما تعرفان ربوعِ

فكلّه غلط وخطأ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربيّة وأصولها فمردود)) [٣٠] وإنّما الخطأ جاء من وهم أصابهم، فشذّوا عن الصنعة، واختلط عليهم بعض الأمر لما رأوه من معنى كلامهم، فخلطوه مع الصنعة، فمعنى قفا ممّا تعرفان ربوعِ هو: قفا عند ربوعٍ ممّا تعرفان، وفيه مخالفة للنحو، فلا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا الذي ذكرناه من المعنى لا يعدّ مسوّغًا للمخالفة وإنْ حُمل على الضرورة، وإنّما الضرورة تمحّل، ومع تمحّل أهل النحو في طلب العذر للشعراء، أنكر ذلك ابن فارس في رسالته «ذمّ الخطأ من الشعر» بقوله: ((إنّ أناسًا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في ما نظموه من شعرهم وأخطؤوا في اليسير من ذلك، فجعل ناس من أهل العربيّة يوجّهون لخطأ الشعراء وجوهًا، ويتمحّلون لذلك تأويلات، حتّى صنعوا فيما ذكرناه أبوابًا وصنّفوا في ضرورات الشعر كتبًا))[٣١]، ويقوّي هذا الرأي ما ذكره أبو هلال العسكريّ في ذم الضرورات الشعريّة وذلك في قوله: ((وإنّما استعملها القدماء في أشعارهم؛ لعدم علمهم بقباحتها))[٣٢]، وممّا جاء على تفسير المعنى لا على تقدير الإعراب قول النابغة:

إنّا اقتسمنا خطتينا بيننا

فحملت برّة واحتملت فجارِ[٣٣]

وذلك في قوله (فجارِ) فإنّها معدولة عن (فجرة)، كما عدلت قطام

وحذام عن قاطمة وحاذمة، ويرى ابن جنّي أن سيبويه عدلها عن الفجرة على تفسير المعنى لا على تقدير الإعراب، فقد قدّر ما لم يستعمل مؤنّثًا كأنّه استعمل هكذا، وكذلك يرى البغداديّ في خزانة الأدب، وقال فيه ابنُ جنّي: ((قول سيبويه إنّها معدولة عن الفجرة تفسير على طريق المعنى لا على طريق اللفظ؛ وذلك أنّه أراد أنْ يعرف أنّه معدول عن فجرة علمًا، ولم تستعمل تلك علمًا، فيريك ذلك، فعدل عن لفظ العلميّة المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد، وكذلك لو عدلت عن برّة هذه لقلت: برار، كما قال فجار، وشاهد ذلك أنّهم عدلوا حذام وقطام عن حاذمة وقاطمة، وهما عَلَمان، فكذلك يجب أنْ تكون فَجَارِ معدولة عن فَجرَة علمًا أيضًا))[٣٤] ومن هذا في قول الأوائل كثير وكذلك في عامّة كلامهم.

رابعًا: تفسير المعنى وتقدير الإعراب بعد ابن جنّي

استُعمل تفسير المعنى وتقدير الإعراب وكذلك بعض ألفاظه ـــ وإن تباينت ـــ بعد ابن جنّي عند المفسّرين، وبعض الباحثين المحدثين، ونعرض لهما بشيء من الإيجاز:

١. تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المفسّرين

أكثر ما يقع تفسير المعنى في كتاب الله، فيبنى عليه تقدير الإعراب، وهذا يفضي إلى خروج عن القاعدة؛ وذلك لأنّ كتاب الله نصّ خاصّ، يحتاج إلى التفسير، والقاعدة الصناعية تكون على النصّ الأصليّ لا على معناه، وقد اجتهد المفسّرون في تبيين معاني كتاب الله العزيز، وبذلوا جهدًا كبيرًا في إظهار هذه المعاني، حتى أنّهم استعانوا بإعادة الصياغة على سبيل التفسير، وإحياءً للمعنى، وكذلك كان جهد المعربين في بيان تقديره لتتمّ الصنعة فيه على وجهٍ حسن، فتضافر تفسير المعنى مع تقدير الإعراب وهنا انتفت الحاجة إلى ما عرف بالنحو القرآنيّ، إذ هو حلقة زائدة، وفكرة فارغة، ولو كان فيه وجه حقٍ أو كان على الصنعة في القرآن وجه اعتراض لتصدّى لذلك أوائل المشتغلين بالنحو، ولما ذهل عنه أهلُ الفضل، فكما كان في كلام العرب شعرهم ونثرهم بلاغةٌ أذهلت الصنعة وأتعبتها، ولم يعبأ بها أهلها،

فكذلك القرآن الكريم وهو النصّ العالي الذي لا يجارى بلاغةً وأسلوبًا فإنّه نصّ بليغ قاله حكيمٌ، ولو رضينا أنْ يكون له نحو خاصّ، على الكيفيّة التي جاء بها أصحابها؛ لرضينا أن يكون الفعل بلا فاعل ـــ ومعاذ الله من هذا ـــ ففي قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتْ التَّرَاقِيَ * وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ * وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾[٣٥] فلو رضينا أن يكون الفعل «بلغت» بلا فاعل ولم نقدّره، لعدم الحاجة إلى ذلك كما يدّعي أهل النحو القرآني[٣٦] لضاع المعنى، وامتنع التقدير، وما كان لسائل أنْ يسأل: ما التي بلغت التراقي؟ النحو القرآنيّ ـــ إذًا ـــ ما هو إلّا فكرة جاشت في ذهن مبتكرها[٣٧] ولجلجت في صدره، واختلجت في ذهنه، حتى خرجت بلا لون ولا طعم ولا رائحة، فسار على سمتها من سار، وركب موجتها من ركب، فابتعد صاحبها عن الصواب، وجانب مبتغيها الحقّ، وحتّى جاؤوا بفكرة أسموها الاكتفاء[٣٨].

وذكر المفسّرون تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وعالجوا مسائلهم في ضوئه، ولكنّهم لم يلتزموا لفظ ابن جنّي بعينه، بل تجاوزوه، وغيّروا فيه، فأبو حيّان كان يستعمل تعبير «تفسير معنى لا تفسير إعراب» وقد ورد هذا التعبير في تفسير البحر المحيط أكثر من خمسٍ وعشرين مرّة[٣٩] وكان مراده هو مراد ابن جنّي نفسه «تقدير الإعراب وتفسير المعنى» ومن تعبيراته القريبة من هذا اللفظ قوله: ((ولعلّ ذلك تفسير معنى))[٤٠] وقال: ((فإن كان تفسير معنى فصحيح، وإن أراد الإعراب فلا ضرورة تدعو إلى هذا التقدير))[٤١] وقال: ((أي: حسبوا أن إيمانهم علّة للترك تفسير معنى، إذ تفسير الإعراب حسبانهم أنْ الترك لأجل تلفظهم بالإيمان))[٤٢] وقال: ((تقدير معنى لا تقدير إعراب))[٤٣] وكذلك استعمل المصطلح السمينُ الحلبيّ فكان يعبّر عنه بقوله: «تفسير معنى لا إعراب» فورد عنده بهذا اللفظ أكثر من ثلاثين مرّة[٤٤]، وكذلك من عباراته بهذا المعنى ((وهو تفسير معنى والتقدير الصناعي إنّما هو...))[٤٥]، وكذلك قوله: ((ويجوز أنْ يكون بمعنى صيَّر أي: يصيّره مستعليًا عليهم محيطًا بهم، والتقدير الصناعي: مستقرًا عليهم))[٤٦]، وقوله: ((وهو

تفسير معنى ولو فسّرت الإعراب لكان كذا وكذا))[٤٧] وقوله: ((من حيث تفسير معنى لا تفسير الإعراب))[٤٨]، واستعمل كذلك من لدن المفسرين بمعناه دون لفظه ففي حاشية الشهاب ورد بقوله: ((ليس تقدير إعراب بل بيان لحاصل المعنى))[٤٩] ولم يرد في تفسير الزمخشريّ من لفظ تفسير المعنى ولا من تقدير الإعراب بل عالجه في ضوئه واهتمّ بالمعنى كثيرًا وبأثره في تقدير الإعراب وأشار إلى ذلك غيره، ومنه ما ذكره أبو حيّان بقوله: ((وقدّرها الزمخشريّ تقدير معنى لا تقدير إعراب))[٥٠]، وهذه كلّها تدخل ضمن المعالجات النحويّة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وهي متعلّقة بباب ابن جنيّ تقدير الإعراب وتفسير المعنى.

٢. تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المحدثين

لم يحظ باب تفسير المعنى وتقدير الإعراب باهتمام الباحثين المحدثين، ولعلّ ذلك بسبب ابتعاد الكتّاب عن اللغة الفصيحة الجيّدة، وبهذا يكون الوقوع في وهم التفسير بعيدًا عنهم، وكذلك أمرُ التقدير، وقد سوِغت اللغة الحديثة، وأدخلت فيها كلمات وعبارات غير فصيحة، فصارت الاستعمالات الخاطئة مقبولةً، وصار الشطط مباحًا، وكثر ذلك بعد دخول المعجمات الحديثة مثل محيط المحيط لبطرس البستاني، الذي أورد فيه ألفاظًا عاميّة لا يليق إيراد أمثلة منها في هذا المقام، و معجم المنجد للأب لويس معلوف الذي يحاكي المعجمات الأوربيّة، والمعجم الوسيط الذي صدر عن المجمع العلمي في القاهرة الذي يجيز الألفاظ الحديثة إذا اشتهرت، وغيرها، وكذلك أنشئت مجامع اللغة العربيّة التي أباحت ما كان ممنوعًا في أصل اللغة.

ومن الباحثين من عرض باب ابن جنّي «تقدير الإعراب وتفسير المعنى» ولكنّهم لم يفهموه حقّ فهمه، ولم يعطوه حقّه من العلم، ولا مستحقّه من الفهم، ولم يكن لديهم الفهم المناسب لهذا الباب الجليل، وقد تصوروا أن المسألة تتعلق بالمعنى والإعراب، وهو باب آخر بدليل أنه نوقش في موضعه، ومن هذه الأبحاث:

١. «تقدير المعنى والإعراب في النحو العربيّ» للباحثة ملاك أحمد توفيق،

وهي رسالة قدّمت في الجامعة الأردنيّة ونوقشت في عام ١٩٩٥م فصلت فيها الباحثة تقدير الإعراب عن تفسير المعنى، أي درست كلّ جانب على حده، وكانت الرسالة جيّدة في استقصاء بعض المفاهيم في النحو العربيّ التي تتعلّق بالمعنى، وكذلك التي تتعلّق بالتقدير، ولكنها لا تعالج مسألة تفسير المعنى وتقدير الإعراب كما قصدها ابن جنّي.

٢. «أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب وإعرابها عند سيبويه» أطروحة للباحث محمّد علي السليم قدّمها إلى جامعة اليرموك في عام ٢٠٠٤م وفي هذا البحث قسّم الباحث دراسته على أبواب النحو المعتادة، الرفع والنصب والجرّ، وكذلك درس الباحث المعنى، وكيف يؤثّر في الإعراب، فكان هذا البحث بعيدًا عن باب ابن جنّي كذلك.

٣. « تفسيرا الإعراب والمعنى في كتاب سيبويه» بحث للباحثة رنا حسن عباس نشر في عام ٢٠٠٦م في مجلّة الأستاذ، وقد حوى هذا البحث مسائل وآراء ليس غير، فهو كذلك بعيد عن باب ابن جنّي.

٤. «تقدير الإعراب وتفسير المعنى عند المفسّرين» أطروحة دكتوراه للباحث محسن عدنان نوقشت في جامعة بابل في عام ٢٠٢٠م وهي الأقرب إلى باب ابن جنّي لكنّ الباحث لم يتوصّل فيها إلى نتائج نافعة وهي معالجات نحوية مجرّدة.

نتائج البحث:

١. تفسير المعنى وتقدير الإعراب مصطلح ذكره ابن جنّيّ في باب أسماه «باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى» وأكّده، وحذّر أهل العلم من وقوعهم في الخلط فيه.

٢. كثير الخلط عند العرب وقع في تفسير المعنى وتقدير الإعراب؛ وذلك أدّى إلى الالتباس في فهم كتاب سيبويه وفهم كلام العرب، وهذا أدى إلى الخلط بين الصناعة والمعنى.

٣. وقف البحث على مصنفات المفسّرين ومصنفات النحويين وعلى الدراسات الحديثة في تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وأشار إلى الخلل الذي وقعت فيه.

الهوامش:

١- ينظر: الخصائص ١/ ٢٧٩

٢- ينظر: الخصائص ٣/ ٢٦٠

٣- الخصائص ١/ ٢٧٩

٤- الخصائص ٣/ ٢٦٠

٥- الخصائص ١/ ٢٨٣

٦- الخصائص ١/ ٢٨٣

٧- الخصائص ١/ ٢٨٠

٨- الخصائص ١/ ٢٨٣-٢٨٤

٩- الخصائص ١/ ٢٨٣

١٠- ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٣

١١- الكتاب ١/ ٣٩٣

١٢- شرح السيرافي ٦/ ١٠

١٣- البيت بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٨٣

١٤- ينظر: الخصائص ١/ ٢٨٣

١٥- الطارق ٨

١٦- الخصائص ٣/ ٢٥٨

١٧- الخصائص ٢/ ٤١٣

١٨- الخصائص ٢/ ٤٣٥

١٩- الخصائص ١/ ٢٨٣

٢٠- الصاحبي ٢٥٣

٢١- للدكتور علي العنبكي كتاب عنوانه «الحمل على المعنى في العربيّة» استقصى فيه حدود الحمل على المعنى ومظاهره.

٢٢- البيت في الديوان ٣٨

٢٣- طبقات فحول الشعراء ٦٧، الموشّح ٤٥

٢٤- ما لا يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٨

٢٥- ذم الخطأ ٧

٢٦- البيت في ديوان الفرزدق ١٩٠ وقد ورد بلفظ :على زواحف تزجيها محاسيرُ، وفى تهذيب اللغة ٤/ ٣٦٩

٢٧- طبقات فحول الشعراء، أخبار النحويين البصريين للسيرافي، الموشح ١٥٦

٢٨- خزانة الأدب ١/ ٢٣٩

٢٩- البيت لقيس بن زهير العبسي في الخزانة ٣/ ٥٣٣

٣٠- الصاحبي ٤٦٨

٣١- ذم الخطأ ١٠

٣٢- الصناعتين ١٥٠

٣٣- البيت منسوب للنابغة الجعدي في مجالس ثعلب ٣٩٦، وخزانة الأدب ٣/ ٦٥

٣٤- الخصائص ٢/ ٢٠١

٣٥- القيامة ٢٦، ٢٧، ٢٨

٣٦- ينظر: النحو القرآني ٢٨

٣٧- أوّل ظهور لمصطلح النحو القرآني في كتاب عبد الله سالم مكرم «القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة» ثم ذكر المصطلح محمد عبد الخالق عضيمة في كتابه «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» ثم كتب الدكتور الجواري رحمه الله كتابا بعنوان «نحو القرآن»

٣٨- مما كتب في ذلك أطروحة للباحث علي عبد الفتاح محي، في جامعة بغداد ٢٠٠٦م

٣٩- ينظر: البحر المحيط ١/ ٢١٦، ٢/ ١٥، ١٦/٢، ١٢٧/٤، ١٦٨/٤، ٣١٣/٥، ٤٧٤/٦، ٣٥٤/٧، ٢٣٧/٩، ٢٣٦/١٠... إلخ

٤٠- البحر المحيط ٦/ ٤٨٩

٤١- البحر المحيط ٦/ ٤٨٩

٤٢- البحر المحيط ٨/ ٣٣٨

٤٣- البحر المحيط ١/ ٢٩٠

٤٤- ينظر: الدر المصون ١/ ٣٢٥، ٢/ ٢١، ٣/ ٣٢، ٤/ ٢٤٠، ٥/ ٣٨٨، ٧/ ٣٠٩، ٨/ ٤٤، ١٠/ ٣٢١... إلخ

٤٥- الدر المصون ٧/ ٤٩٧

٤٦- الدر المصون ٧/ ٤٩٧

٤٧- الدر المصون ٥/ ٩

٤٨- الدر المصون٣/ ٢٣٨، ٢٧٢

٤٩- حاشية الشهاب ٤/ ١٩٦

٥٠- البحر المحيط ١/ ٢٩٠

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم

١- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) تحقيق محمّد عمر البنّا، الطبعة الأولى، دار الاعتصام، مصر ــ القاهرة ١٩٨٥م.

٢- البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان محمّد بن عليّ بن يوسف بن حيّان أثير الدين (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت ـ لبنان ١٤٢٠هـ.

٣- حاشية الشهاب (عِنَايَةُ القَاضِي وكِفَايَةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي) شهاب الدين أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجي المصريّ الحنفيّ (ت١٠٦٩هـ) دار صادر، بيروت ـ لبنان.

٤- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة ١٩٩٧م.

٥- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٢هـ) تحقيق محمّد علي النجّار، الهيأة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.

٦- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق ـ سوريا.

٧- ديوان الفرزدق، شرحه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلميّة لبنان ــ بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧

٨- ديوان النابغة الذبيانيّ، شرح وتحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م.

٩- ذم الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ) حقّقه وقدّم له وعلّق عليه رمضان عبد التوّاب، مطبعة الخانجي بمصر ١٩٨٠م.

١٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

١١- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافيّ (ت٣٦٨هـ) تحقيق أحمد حسن مهدي، وعليّ سيد عليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ م.

١٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزوينيّ الرازيّ، (ت ٣٩٥هـ)

محمّد علي بيضون الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

١٣- الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت ٣٩٥هـ) تحقيق علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصريّة - بيروت ١٤١٩ هـ.

١٤- طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمّد بن سلّام الجمحيّ (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمّد شاكر، دار المدني، جدّة، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

١٥- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م.

١٦- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن علىّ، بن منظور الأنصاريّ الرويفعىّ الأفريقيّ (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت ـ لبنان الطبعة الثالثة١٤١٤ه

١٧- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمّد بن جعفر القزّاز القيروانيّ أبو عبد الله التميميّ (ت ٤١٢هـ) تحقيق رمضان عبد التواب، صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، إشراف دار الفصحى بالقاهرة.

١٨- الموشّح، أبو عبيد الله محمّد بن عمران بن موسى المرزبانيّ (ت٣٨٤هـ) تحقيق علي محمّد البجاويّ، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ـ مصر١٩٦٥م.

١٩- النحو القرآنيّ، شواهد وقواعد، جميل أحمد ظفر، مكة المكرّمة، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م.